

PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	Al Sabah
DATE:	15-February-2015
COUNTRY:	Egypt
CIRCULATION:	100,000
TITLE :	Private Medical Centers and Clinics Violating the Law by Selling Drugs
PAGE:	16
ARTICLE TYPE:	Drug- Related News
REPORTER:	Hany Gomma

PRESS CLIPPING SHEET

99

إذا بحثت عن «صفات الأطباء» ستظهر لك صفات كثيرة، على رأسها «أن يكون تام الذئق»، لكن ما يمارسه بعض الأطباء داخل عياداتهم، يندفعهم تملأاً من الإخلاق، ليضعهم في دائرة المجرمين المخالفين للقانون والأعراف، خاصة أنهم يتسبون بأنفسهم في تشويه «المهنة البيضاء»، ووصل الأمر بهم إلى الاتجار بالأمم الفقراء، وإحلام المرضى بالشفا.

«الصباح» تكشف في تحقيقها، عن تحول عدد من الأطباء إلى «تجار» يمارسون «بيزنس» بيع الأدوية المغشوشة والمهربة، داخل عياداتهم، بالمخالفة لقانوني نقابتي الأطباء والصيادلة، بالإضافة إلى رفع أسعارهم لقيمة الكشف، في عياداتهم إلى أسعار خيالية، تصل إلى ألفي جنيه، يدعون صرف أدوية مستوردة لمرضى الكبد والسرطان، أما النوع الثالث من الأطباء، الذين تكشف عنهم الصحيفة، فينضمون مع مندوبي شركات الأدوية، الذين يطلبون منهم كتابة الأصفاء الخاصة بها دون غيرها لمرضاهم، مقابل نسبة ثابتة يحصلون عليها من كل صندوق دواء.

بالأسماء والعناوين

مراكز وعيادات طبية خاصة تبيع أدوية بالمخالفة للقانون

وفي مكالمات هاتفية مسجلة، اتصل محرر «الصباح» بعيادات بعض الأطباء، على اعتبار أنه مريض ويسأل على أسعار الكشف لدى الأطباء والمواقع، ومنها عيادة الدكتور «ساهر»، الذي أكد سكرتيره أن الطبيب لا يكون متواجداً طوال أيام الأسبوع، وعن أسعار الكشف قال إن سعر التذكرة ١٥٠٠ جنيه، يتم دفع ٥٠٠ جنيه بصفة أولى للمحضر، وعند تحديد الموعد الذي أكد أنه سيكون بعد أسبوعين، يتم دفع الـ ١٠٠٠ جنيه المتبقية، وكرر المحرر نفس المكالمة مع طبيبين آخرين، فلم يختلف الأمر.

اتفاقيات مع شركات الأدوية

اتفاقيات أو تسعيرة ثابتة يلاحظها البعض عند صرف روصة بعض الأطباء، وهي أن هناك أدوية معينة غالبية السعر ربما يتعدى ٤٠٠ أو ٥٠٠ جنيه، وغير متاحة بشكل دائم، يكتبها الأطباء في وصفاتهم الطبية، على الرغم من وجود بدائل بأسعار أقل من تلك كثيرا، خاصة أدوية القلب والكبد، حيث يقول الدكتور «محمد السعيد»، إخصائي أمراض الكبد، إن مندوبي بعض شركات الأدوية ينهبون لعيادات الأطباء، ويعطون من الطبيب أن يباعهم «أدوية»هم، ويطلبون من الطبيب أن

الأدوية المهربة

الدكتور محمد تكتوي، أحد أعضاء ما يسمى «التجمع الصيدلي»، قال إن أعضاء التجمع أعدوا قائمة بأبرز المراكز التي تتعامل في الأدوية المهربة على مستوى الجمهورية، وأرسلوها إلى الدكتور محمد سعودي، وكيل نقابة الصيادلة، الذي بدوره أرسلها إلى إدارة العلاج الحر بوزارة الصحة، مشيراً إلى أن هذه القائمة تضم الأطباء «مصطفى ش»، ويمتلك مركزين للعلاج الطبيعي بالقاهرة ويبيع أدوية مهربة مستوردة من الخارج، مثل «١٥٥»، و«علاج» التي تمتلك عيادة في المنسعين، و«سوسن» و«علاج» ويمتلك عيادة في أسبوط ويبيع أدوية تخسيس صينية، و«مركز» أسامة» للعيون بالسويس، ويبيع قطرات للعيون مستوردة من الخارج، و«د. راضي» ج» بالقاهرة، و«مركز» د. إغ» الذي يبيع أدوية بالمالين. لم ينف الدكتور محمد عز العرب، استشاري أمراض الكبد، ثروته عند كبير من الأطباء في تجارة الدواء المهرب بل يبيع عينات الدواء أيضاً، وقال: «أنا طبيب بلأدوية عينة دواء من الصيدلية، ثم يبيعها تجار دواء، مخالفة بطلب عليها القانون».

«عز العرب»: عيادات مشبوهة تبيع أدوية مهربة
«ك» «سوفالدي» وعلاج السرطان عن طريق وسطاء

PRESS CLIPPING SHEET

«سوفالدي» وعلاج السرطان عن طريق وسطاء



بيزنس «التجارة الحرام» للأطباء في الأدوية المهربة والمخشوشة

قرية كاملة في بني سويف تباع الأدوية المهربة.. وطبيب يبطري في «الرحاب» يصرف علاجاً مفشوشاً لمرضى الكبد

ملير «الحق في الدواء» ٩٠ أطباء يحصلون على ألفي جنيه في الكشف.. وإخصائيو القلب أبرز الباعة

ومركز د. إ. الذي يبيع أدوية بالعميلين. لم ينفذ الدكتور محمد عز العرب، استشاري أمراض الكبد، توطيد عدد كبير من الأطباء في تجارة الدواء المهرب بل وسع عيادات الدواء أيضاً. «أنا طبيب يأخذ عينة دواء من الصيدلية ثم يبيعها فهو يربح مائة جنيه ويطلب منها القانون. سواء كان هذا الدواء سليماً أو مفشوشاً أو مهرباً، مسترداً: «في جميع الحالات الطبيب مدان. طالعاً سمع لنفسه بأن يبيع الدواء خارج الأماكن المخصصة لذلك. بعيداً عن المؤسسات التي تدفع ضرائب لممارسة تلك النشاط بشكل رسمي وعلماني، ويهاهنا ممنوعون في صناعة الأدوية. ولدت د. عز العرب، إلى أن أكثر المراكز التي تتعامل مع الأدوية المهربة والمفشوشة. مراكز التحسيس والسمنة وبناء الأجسام، مسترداً: «ولأسف الشديد هناك بعض عيادات الأطباء المتخصصين في مجال الكبد يبيعون نيمات الأوية خاصة بعرض الكبد الكسوف والمفشوش، وغيرها من الأدوية. بطريقة غير مباشرة، من خلال بعض الوسطاء الذين يستوردون الأدوية من الصين والمفشوش ويبيعونه بعيادات الأطباء التي تتحول إلى تكتيكين للبيزنس، وتتحقق أرباحاً كبيرة من وراء تلك التجارة المخشوشة».

وأضاف أن تلك تجارة أخرى مشوشة عن طريق بيع أدوية غالية الثمن خاصة بعرض السرطان، داخل عيادات الأطباء، موضحاً أن ارتفاع أسعار الكشف لدى بعض الأطباء يبيعهم بيع الأدوية داخل العيادات، يدفع بعضي الطبيب المريض سواء مديناً في العرة الأولى مديناً، وهذا يشعر المريض أن الطبيب يخدعه لكن الحقيقة في الأمر لا يتعدى كونك تجارة ربح من وراءها الطبيب.

أطباء المخ والأعصاب. وعن أسعار بعض الأطباء، قال فؤاد إن هناك «د. محمود م.، وهو طبيب مشهور جداً في زوارة الكبد، ويعمل في مستشفى كبير بالمعالي، يصل سعر كشفه ٢٠٠٠ جنيه، ود. سحر ه.، وهو طبيب تخصص مع وأغصاب يصل سعر كشفه ١٥٠٠ جنيه، ود. م. م. أستاذ الكبد وصل كشفه لـ ١٧٠٠ جنيه، وأبوه هو من يقوم بالكشف وبعد ذلك يمتلئ المريض بالأوراق والتحاليل التي الطبيب الأكبر وهو الولد، أما الأطباء الذين يبدأ سعر الكشف لديهم من ٨٠٠ جنيه إلى ١٠٠٠ جنيه، فهم «د. جمال ش.، د. هشام ع.، ود. حسني س.، ود. شرف ع.، ود. أحمد د.، ود. حمدي ع.، وجميعهم أطباء كبد وبعض هؤلاء الأطباء لديهم علاقات وثيقة بشركات الأدوية الأجنبية التي تقوم بتسليمهم تقع عيادته بالمعالي، تبلغ قيمة الكشف عنده ٨٠٠ جنيه فقط، وهو يرى أن العكس الحقيقي يكمن في سعائته عند خروج المريض مغلفي من عروجه وهو بشكل نمسي، وقال: «لو حسبت الموشوش بشكل مالي بعيداً عن الإنسانيات فإن معظم العيادات يأتي إليها عدد كبير من المرضى بشكل يومي، وبالتالي يستطيع الطبيب تحصيل مبلغ محترم من بيع».



عز العرب



ياسين



مولي

وتتعلق هذه المراكز. وأضاف «سعودي»، أن الطبيب الذي يبيع أدوية، سواء كانت مهربة أو غير مهربة، يعرض نفسه «للسقوط من نظر المريض»، مؤكداً أن الصيدلي الوحيد المحسوب به التعامل مع الدواء ومصره للجهاز، وما دون ذلك جريمة يعاقب عليها القانون. من جهة، قال الدكتور هيثم عبد العزيز، وكيل الصيالة الحكومية، لـ «الصباح»، إن إدارة العلاج الحر بوزارة الصحة المنوط بها شأن تقتضيها على عيادات الأطباء من أجل القضاء على هذه الكارثة التي أصبحت ظاهرة تهدد صحة المصريين، منوهاً بأن كل طبيب يبيع أدوية مهربة ومفشوشة ويبيعها داخل عيادته، يخالف بذلك القوانين. هما قانون نقابة الأطباء الذي يجرم بيع الطبيب أدوية داخل عيادته، وقانون نقابة الصيالة الذي يجرم أيضاً. تعاقب شركات توزيع الأدوية، سواء علناً أو سرّاً، مع الأطباء بتوزيع أدوية إهم بعض بيعها للمرضى. وأضاف عبد العزيز أنه تم ضبط بعض الحالات من قبل إدارة التفتيش الخاصة بإدارة العلاج الحر بوزارة الصحة، ومن بين تلك الحالات، طبيب يبطري في مدينة الرحاب، يكشف على المرضى، ويبيع لهم أدوية على أنها أدوية لمرضى الكبد، مسترداً: «لما بالك بالأطباء البشريين». وتابع: «تم ضبط طبيب آخر في مدينة المنصورة بمحطة التفتيش يبيع أدوية لمرضى الكبد، تحت مسمى أنها عقار السوفالدي الذي يعالج فيروس أس، والعجب في الأمر أن هذا الطبيب باع العقار المفشوش في توبيت أعلنت فيه وزارة الصحة عن

الطبيب على عيادته أدوية من الشركات المصنعة، مسترداً: «لما إذا كانت الأدوية مهربة فالمرء مختلف وتحت له إدارة العلاج الحر بوزارة الصحة محضراً، وقد تملك العقوبة فيها إلى غلق العيادة».

أسعار كشف خيالية

تواصلت مع محمد فؤاد، مدير المركز المصري للحق في الدواء الذي أكد أن هناك «مهمية» أكبر من بيع الأدوية المهربة داخل العيادات، وهي أن أسعار الكشف لدى الأطباء أصبحت مرتفعة جداً، مشيراً إلى أن هناك ٩ أطباء يحصلون على مبالغ خيالية، وأن أغلب الأطباء الكبار تخطوا كل الخطوط الحمراء، فمنهم من أصبح كشفه يبدأ من ٨٠٠ جنيه وصل إلى ١٥٠٠ جنيه و ٢٠٠٠ جنيه، في حالة إذا كان المريض يريد الكشف في نفس الأسبوع، أما دون ذلك فهو كشف عادي، يتم الجذب ويضعها يتم المريض لمعالجة الطبيب بعد ٢٠ يوم أو شهرًا وتصل في بعض الأحيان إلى شهرين عند

تعلقها على توزيع عقار السوفالدي للمرضى داخل معاهد الكبد المخصصة لذلك فقط، مما أثار أزمة كبيرة، فكيف حصل هذا الطبيب في هذا التوزيع على عقار السوفالدي؟ ولكن حين تم ضبطه اتضح أن هذا العقار مفشوش ويعالج مرض الكبد، وهؤلاء الأطباء يحصلون على تلك الأدوية من بعض الشركات التي تعمل تحت ثوب السهم. وقال الدكتور صابر غنيم، مساعد وزير الصحة لشئون العلاج الحر لـ «الصباح»، إن إدارة التفتيش الصيدلي تقوم بدورها على أكمل وجه، وفي حالة ورود أية شكاوى إليها من الصيالة أو غيرهم، يتم التدرج مباشرة تجاه المكان المخالف. وتلقه والتفتيش على ما فيه من أدوية، سواء كانت مهربة أو مفشوشة، وتم ضبط العديد من الحالات مؤخرًا، في المنصورة ومنى سويف.

وقالت الدكتورة رهام رازع، عضو مجلس نقابة الأطباء، إن بيع الأطباء الأدوية داخل عياداتهم لا يعاقب عليه القانون، خاصة في حالة إذا ما حصل

المكتوب محمد سعودي، وكيل نقابة الصيالة قال لـ «الصباح»، إن التفتيش أعدت لخدمة ضمت أسماء مراكز بيع أدوية مهربة ومفشوشة، وتم تنفيذها إلى إدارة العلاج الحر بوزارة الصحة، ولكن دون جدوى. لافتاً إلى أن هذه المراكز انتشرت بشكل كبير خلال الفترة الماضية، خاصة مع ارتفاع الأسعار التي تشهدها بها الطب، حتى أن أغلب الحالات التي تشهدها إدارة العلاج الحر بوزارة الصحة لكشف الأدوية المهربة لا تجدي، لافتاً إلى أنه قبل التفتيش على أي مركز يتم إلحاق التفتيش عليه من خلال أحد الموظفين بوزارة الصحة، فلا تجد الحملة أي شيء داخل المركز أو العيادة التي قامت من أجلها حملة التفتيش. وكشف «سعودي»، أنه من ضمن القائمة التي تم إعدادها وتنفيذها لوزارة الصحة، قرية كاملة في بني سويف تباع أدوية مهربة، وأغلب الأطباء فيها يتعاملون مع هذه الأدوية ويبيعونها للمرضى، لافتاً إلى أنه من ضمن المراكز التي تتعامل مع تلك الأدوية مراكز التحسيس، ومراكز أمراض النساء في تخصصات العقم والذكورة، ومراكز الروماتيزم والمفشوشة، ومراكز في تقويم الجسم، فضلاً عن مراكز النساء والتجميل، التي تعتمد بـ «بوتوكس» وغيرها من عمليات التجميل، وأنواع عديدة من السليكون والمواد البترونية، مشيراً إلى أن تلك الأدوية تأتي مهربة من الخارج، وتتم بيعها ببعض تلك المراكز بأسعار مرتفعة، وبالتالي يبيعها للجهاز بأسعار خيالية تصل لألاف الجنيهات.

وقال وكيل نقابة الصيالة إن تلك الأدوية تأتي من الخارج في ظروف معينة، وتكون محفوظة في درجة حرارة معينة، لا تتغير بها تلك المراكز، مما يعرضها للتلف وبالتالي تظهر مشكلة أخرى، تتمثل في انتهاء صلاحية تلك الأدوية، منها ما أن أغلب المراكز يحدث فيها ذلك بل إن معظم شركات الأدوية الآن لا تتعامل مع الصيدليات في تلك الأدوية الخاصة بالنساء والعقم وغيرها،

وصفاتهم الطبية، على الرغم من وجود بدائل بأسعار أقل من ذلك بكثير، خاصة أدوية القلب والكبد، حيث يقول الدكتور «محمد السعيد»، إخصائي أمراض الكبد، إن مندوبي بعض شركات الأدوية يذهبون لعيادات الأطباء، ويعرضون رصيدهم «الزهم» ويطلبون من الطبيب أن يكتب الدواء لمرضاه في الوصفات ويكون له مقلد على مقلد مثلاً في ٥٠ في المائة من كمية بيع الكروتنة الواحدة من الدواء. وأكد على كلام «السعيد» الدكتور «علا هابر»، وهي صديقة صيدلية بالمعالي، إذ قالت إن هناك وصفات تأتي إليها تحوي بعض أسماء الأدوية التي يطلق عليها الأطباء «أصلياً»، وسعرها أصعب سعر الدواء المحلي، على الرغم من أن العامة الفعالة لا تختلف كثيراً بين المداين، مشيرة إلى أن هناك أطباء يلجأون لتزوير الوصفات مبدلاً أحياناً أكثر مقابل حصولهم على نسبة من شركات الأدوية. وأوضحت «علا» أن هناك نوعين من الدواء، أحدهما من منشأ أصلي وأخر محلي، وربما أن لكل دواء سعرًا مخصصاً فمن الطبيعي أن يكون الصنوبر أكثر من المحلي من حيث السعر وليس الجودة بنسبة كبيرة، واستشهدت على سبيل المثال بدواء «بانتالول» الأصلي الذي تبلغ قيمته ٢٠٠ جنيه، والمصر من بـ ٥ جنيهات لعلاج الربو، أما أدوية القلب فتتضاعف أسعارها أضعافاً مضاعفة، على حد قولها.

وقال مصدر مسؤول بوزارة الصحة إنه حتى الآن لم ترد إحصائية أو رقم واضح حول أعداد هؤلاء الأطباء الذين يعارضون تلك التصرفات، مشيراً إلى أن تلك التصرفات الشكوك قد تكون غير واضحة بهذا الصدد بعض الشيء، لأن المرضى لا يأتون ليعلم شكوك في طبيب كتب له دواء بسعر مرتفع موضحاً أن الأمر لم يعد لتعريض الطبيب قبل أي شيء، فلهذه أو ذلغ الجهات المسؤولة بأسماهم شركات الأدوية التي تقدم مثل تلك العروض حتى يكون هناك حافز لها وتصبح بيئة الشركات.

أطباء لديهم ضمير

على الرغم من بيع بعض الأطباء وأدويةهم إلى تجار من خلال بيع أسعار، وبيع الأدوية في عياداتهم، إلا أن هناك نوعاً آخر على عكس ذلك لم يستغلوا هذه الشهرة على الإطلاق، فالدكتور «محمد عبدالفتاح» إخصائي المخ والأعصاب الذي تقع عيادته بالمعالي، تبلغ قيمة الكشف عنده ٨٠٠ جنيه فقط، وهو يرى أن العكس الحقيقي يكمن في سعائته عند خروج المريض مغلفي من عروجه وهو بشكل نمسي، وقال: «لو حسبت الموشوش بشكل مالي بعيداً عن الإنسانيات فإن معظم العيادات يأتي إليها عدد كبير من المرضى بشكل يومي، وبالتالي يستطيع الطبيب تحصيل مبلغ محترم من بيع».

وهناك أيضاً الدكتور حسام مولى والمقلب به حكيم الأطباء، ورشد طب الحالات الحرجة وبالطبعة وهو أول من أدخل العناية المركزة مصر، وشباب المعنسين إلا أن قيمة كشفه لا تتعدى ٥٠٠ جنيه، وهو مبلغ زهيد مقارنة بقيمة غيره من الأطباء على نفس درجته، ومستوى المكان الذي توجد فيه عيادته.